الفقراء يدفعون الفاتورة والسياسيون يحصدون الغنائم

خبراء اقتصاد: حكومة الوفاق مطالبة باعتماد استراتيجية اقتصادية متكاملة

إذا كان السياسيون هم من جنى ثمار التغيير ومن حصد الغنائم فإن غالبية اليمنيين من محدودي الدخل يبدو أنهم سيتجرعون الحنظل لفترة غير قصيرة في ضوء تواصل الأزمات المعيشية وتراكم تبعاتها السلبية على مجمل الأوضاع الاقتصادية ومنها ارتفاع معدلات البطالة، واتساع دائرة الفقر، وتزايد حالات الإفلاس وأزمات المشتقات النفطية المتكررة وارتفاع في الأسعار، وتراجع الاستثمارات ومعدلات النمو المتراجعة وغير ذلك هو ما يستدعي من الجميع العمل بروح الفريق الواحد لبناء يمن المستقبل من البوابة الاقتصادية وتلمس أوضاع البسطاء المعيشية كونهم من دفع الفاتورة الباهظة طول الأشهر الماضية..

استطلاع/ عبدالله الخولاني

● الفقر والبطالة من أكبر التحديات التي تواجه اليمن، ويعد القضاء عليهما أو الحد منهما ضرورة اقتصادية وسياسية فالواقع يشير إلى عدم جدوى العمل بالطرق السابقة، فالتجارب أثبتت أن هناك قصوراً في اختيار بدائل تنموية تحد من الفقر. والسؤال الذي يطرح نفسه هل سيقبل مئات الآلاف من الناس البقاء بلا عمل بعد هذه الأحداث؟ بالنسبة للكثيرين كان الحصول على فرصة عمل هو الحلم الكبير الذي يراود الكثير وهو ما دفعهم للخروج مطالبين بالتغيير.

يؤكد استاذ الاقتصاد الدكتور سالم مبارك أن أول اسباب الفقر هي البطالة كون الإنسان الذي لايجد عملا يدخل ضمن الفقراء كما أن هناك أسباباً عامة: كضعف التعليم، أو التدريب إذ يوجد ارتباط بين أصحاب التعليم المتدني والفقر. وتابع: هناك أسباب أخرى كارتفاع الأسعار مثلا، واضمحلال القوى الشرائية، وعلى رأس جميع الأسباب المذكورة أعلاه يأتي النمو السكاني أو حجم الأسرة الكبير.

وأضاف أن أهم سبب هو فشل السياسات لحل مشكلة الفقر انها لم تشخص المشكلة بدقة كبيرة وبالتالي السياسات كانت غير ملائمة.

ويرى مبارك أن على حكومة الوفاق اعتماد إستراتيجية اقتصادية متكاملة تهدف إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي مع وجود عوائد مادية حقيقية يلمسها المواطن وايلاء أهمية أكبر بالاستدامة المالية وخلق الوظائف ورعاية الفقراء

مشيراً إلى أن آفاق النمو على المدى القريب هي أقل من العام الماضي ولكن الأمور مبشرة.

ويقول أن حكومة الوفاق بحاجة لضمان دعم السياسات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق انتعاش اقتصادي قوي مع وجود مردودات حقيقية على كافة فئات الشعب وهذا يعني إتاحة دور أكبر مما كان في الماضي لسياسات حوكمة الاقتصاد التي تضمن تكافؤ الفرص.

مشددا على ضرورة اتخاذ سياسات تدعم خلق وظائف جديدة من خلال قطاع خاص نابض بالحياة عن طريق تكامله مع الجهود الحكومية والأهم من ذلك حماية الفقراء من خلال برامج حماية أكثر فعالية.

الأسعار

● شهدت أسعار المواد الغذائية الأساسية في اليمن ارتفاعاً بمعدل ٤٣٪ خلال عام ٢٠١١ في بلد ينفق سكانه ما يتراوح بين ٣٠٪ و٣٥٪ من دخلهم اليومي لشراء الخبز حيث تفاجأ المستهلك اليمني بزيادة كبيرة في معظم السلع الغذائية والمواد والاستهلاكية، حيث شهدت أسعار هذه السلع في الأسواق المحلية ارتفاعا كبيرا وتبايناً سعريا كبيرا وكشفت جولة ميدانية عن وجود اختلافات سعرية واضحة بين المحال التجارية، خاصة في أسعار السلع الغذائية الأساسية، حيث يلاحظ عند مقارنة الأسعار بين محل وآخر وجود فوارق سعرية تصل إلى ١٠٪.

قلق

● أثار ارتفاع أسعار المواد الغذائية بصورة مبالغ فيها مؤخراً قلقا متزايدا لدى المواطنين خصوصا محدودي الدخل الذين يشكون من أوضاع معيشية صعبة، في الوقت الذي تعالت فيه الأصوات بين أوساط المواطنين بضرورة تحرك الجهات ذات العلاقة لمكافحة الارتفاع الجنوني في أسعار المواد والسلع الغذائية.

محمدالصبري- موظف حكومي ـ يرى أنها أزمة مجتمعية حقيقية، فهذه الفئة من التجار تجد في اوقات الازمات بيئة خصبة لجني الارباح والتلاعب بأقوات الناس يقول الحاج محمد (٦٤ عاماً) أب لخمسة أبناء، إن الزيادات بلغت من ١٥ إلى ٣٠٪، حيث تجاوزت اسعار القمح ٦ الاف ريال للكيس وزيادة تراوحت بين ١٠٠٠و١٥٠٠ ريال فوق كيس الارز و٥٠٠ ريال في عبوة السكر زنة ١٠ كيلوجرام واشتكى الحاج محمد، بما سماه "لا مبالاة بقدرة المواطن الشرائية.

أسعار مرتفعة

ويقول سميرغوث - إن الأسعار ارتفعت بشكل مفاجئ وبنسب عالية تتراوح بين ٣٠ إلى ٤٠٪ مع مطلع الشهرالجاري، مضيفا أن "هذه الزيادات غير مبررةعلى الإطلاق.

ويضيف ما يفسر هذا الارتفاع المفاجئ هوامتناع تجار الجملة من الالتزام بالتعامل بالفواتير وهذا الأمر جعل عددا كبيرا من تجار التجزئة يرفعون أسعارهم تحسبا لارتفاعات قادمة

ويؤكد المواطن منصورالزبيري - أن زيادة الأسعار بصورة مفاجئة يدل على أن العملية كلها ارتجالية وتخضع للأمزجة، وليس لزيادة تفرضها ظروف السلعة وتقلبات الأسعار العالميةولكن وزارة التجارة تقول: إن جانباً من ارتفاع الأسعار في السوق المحلي يعود الى ارتفاعها في بلد المنشأ، والوزارة تراقب أوضاعها بدقة،

تنسيق

● جمعية حماية المستهلك من جانبها تؤكد أن ليس من حق أي جهة رفع أسعار السلع بشكل كبير إلا بعد الرجوع إلى الجهات الحكومية المعنية وذلك بهدف إبداء الأسباب والمبررات لهذه الزيادة والاتفاق على نسبتها إن كانت المبررات منطقية، ومواعيد البدء في تنفيذها في الأسواق المحلية، مع ضرورة وقف هذه الزيادة متى زالت المبررات الداعية لها.

دفاع

● دافع التجار عن ما ألصق بهم من تهم الجشع والانتهازية والتلاعب وحتى اتهامهم بعدم الوطنية. وأكدوا أن المواطنين يفعلون ذلك ولو كانت الزيادة بفعل تأثير ارتفاع الأسعار عالمياً، ولكنهم أقروا بأن هناك فئة قليلة من الجشعين الذين ينتهزون الفرص لرفع الاسعار.

ويرى المواطن صالح البشري -أن أكثر ما يؤثر في الأسر اليمنية في هذا الارتفاع هو الزيادة الكبيرة في سلع االقمح والارز والزيوت.

احتكار

●وارجع اقتصاديون هذه الارتفاعات إلى الممارسة الاحتكارية في السوق المحلية وضعف الرقابة من قبل وزارة الصناعة والتجارة على الأسواق .مؤكدين أن حرية السوق لا تعني ترك الحبل على الغارب والتلاعب بأقوات المواطنين فاقتصاد السوق يعني المنافسة العادلة وعدم

الاحتكار ,متوقعين أن ينعكس ارتفاع سعر النفط على أسعار المواد الاستهلاكية بسبب زيادة تكاليف النقل البري والبحري والجوي،

بلد المنشأ

●وبحسب صالح ردما - تاجر - فإن أسعار الحليب والأجبان زادت خلال الشهرين الماضيين بنحو ٣٠٪، وأن الزيادة جاءت من المصدر، مشيرا إلى أن مبيعات بعض الأنواع تراجع كثيرا وخصوصا الحليب الذي زاد سعره نحو ٢٠٪. مضيفاً: إن هناك استياء كبيرا من المستهلكين جراء تلك الزيادات، ولكن التجار يشترون ، السلع بأسعار عالية ونضطر لتحميل الزيادات على المستهلك"، نافيا رفع هامش الربح لديهم؛ لأن الأمور لا تحتمل أكثر من ذلك".

استياء المستهلكين

●وطالب المواطن محمد الشرماني (٣٥ سنة - موظف) وزارة الصناعة والتجارة بالتدخل لوقف تلك الارتفاعات الكبيرة التي صارت تتم بشكل شهري إن لم يكن يوميا.وأضاف أنه يشعر أن هناك زيادات في كل مرة يشترى فيها مواد غذائية، "كل أسبوعين أشتري أغراض المنزل وبنفس الكميات، وأجد زيادة في كل مرة،

اعتراف

من جهته، أقر سالم الشرعبي مدير مبيعات في أحد المراكز التجارية ، أن هناك عددا من السلع شهدت ارتفاعا كبيرا في أسعارها ومنها الحليب بأنواعه، والزبدة، ، والأجبان، وزيوت الطبخ، وبعض العصائر واللحوم، ومادة الدقيق وتراوحت الزيادة في أسعارها بين ٢٠ إلى ٣٠٪.

وأضاف أن تلك الزيادات أضرت بالمستهلكين الذين تذمروا من تلك الزيادة، وأدت إلى تراجع الطلب على بعض الزيوت التي كانت مرغوبة لدى بعض المستهلكين، وكذلك الأجبان وحليب البودرة.ونفى أن يكون سبب الارتفاع داخليا، ولكن يأتي ذلك نتيجة ارتفاعات عالمية على كثير من المنتجات وارتفاع أسعار الشحن وغيرها من العوامل المرتبطة بالاقتصاد العالمي.وشدد على أهمية الاعتماد على المنتجات المحلية وإحلالها بدلا من المستورد بما يساهم في تخفيض الأسعار أو على الأقل تثبيتها.

النفط

● من جهته، قال سليم شرهان-تاجر- إن ارتفاع الأسعار بشكل عام يعود إلى التضخم العالمي ، ولكن ارتفاع أسعار النفط انعكس سلبيا بشكل كبير على كثير من المنتجات، سواء كانت صناعية أم غذائية، كما انعكس على ارتفاع أسعار الشحن مما تسبب في تحميل تلك الارتفاعات على المستهلك النهائي". داعيا المستهلك أن يعي ما يستهلك، وترشيد استهلاكه لمختلف السلع،

هامش الربح

● ويؤكد خبراء الاقتصاد أن ارتفاع هامش الربح لدى عدد من تجار التجزئة والمواد الغذائية ، هو ما أسهم في زيادة الأسعار للسلع الأساسية.موضحين أن الزيادة في هامش الربح أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية مع الزيادة العالمية للسلع.

لافتين إلى أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية في اليمن مقارنة مع انخفاض الأسعار عالمياً، أصبح مألوفاً في بلد تسيطر عليه الاحتكارات، لكن جميع المبررات التي ساقها المستوردون تصبح واهية مع مراقبة أسعار المواد الغذائية في السوق العالمية.

موضحين أن السياسات التي تتبعها الدولة بالنسبة للمحاصيل الاستراتيجية، والأمن الغذائي والزراعة، سياسات غير مستقرة، فجميعها سياسات وقتية تخضع للظروف وتوضع لمواجهة فلا توجد سياسة توضح أنه بعد مرور ٥ أو عشر سنوات سيكون هناك اكتفاء ذاتي من القمح أو التوسع في زراعته، مشيراً الى أن القمح بالتحديد يلزمه وضع سياسات متكاملة للقطاع ككل من خلال البدء في تنفيذ العديد من حزم الخدمات الزراعية والبحث العلمي والاحتياجات التمويلية ومستلزمات الانتاج والتسويق، فضلا عن دعم الفلاح وتشجيعه لزراعة المحاصيل الاستراتيجية كالقمح والذرة وذلك لتفادي التأثر بالأزمات العالمية.

فقر

● أخيرا يصنف اليمن على أنه واحد من أفقر البلدان العربية، وأثرت الأحداث في الوضع كثيرا فقد عطلت الأحداث معظم النشاطات الاقتصادية وأصابتها بالشلل التام، وخصوصا في قطاعي النفط والغاز والسياحة، وتفشت البطالة بشكل لافت للنظر ، وتراجعت قيمة العملة اليمنية كثيراً، وارتفعت البطالة بنحو ٢٥٪ ما رمى بأعداد متزايدة تحت خط الفقر ووصلت نسبتهم إلى أكثر من ٦٥٪، بعدما أدت الأزمة إلى تسريح أكثر من مليون عامل من القطاع الخاص، وحذرت تقارير من ارتفاع النسبة إلى ٧٥٪ مع تراجع حجم الاقتصاد، ورغم أنه من الصعب تحديد الخسائر.

تراجعت الإيرادات غير النفطية في اليمن بنحو ٣٥٪، وتراجع الإنتاج في قطاع الأسماك والصيد البحري، وانخفضت حصة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي مع عدم وجود سياسة زراعية رشيدة وضعف التمويل والدعم للمزارعين وانعدام مشروعات الري ما قلص حجم الاعتماد على المحصولات المروية في ظروف شحة الأمطار والمياه.